الحمد لله الواجب وجوده، الممتنع نظيره، المكمن سواه
وغيره، الصادر باختياره شره وخيره، والصلوة
على محمد الذي انتشر به نهيه وامره، وبعد فان كتاب
الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب
الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، المشهور بايساغوجي
لما كان على بعض الاخوان متعسرا، وعلى بعضهم متيسرا
اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تشتمل بتعسره، وتعم
تيسره، والله خير الميسرين، والموفقين، والمرشدين

مال ايساغوجي اول ان للمنطقيين اصطلاحات
يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء
من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد
به الكليات الخمس وهي النوع، والجنس، والفصل، و
الخاصة، والعرض العام، وبهذه يتوقف معرفتها
على بيان الدلالات الثلث المطابقة، والتضمن والالتزام
و

واقسام اللفظ، والدلالة هي كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال
والثاني هو المدلول وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم
من العلم العلم بشيء آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبيعية
وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة
الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي
ثلثة لان اقسام اللفظ الدال على معنى لا يخرج من
ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له
او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة
بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة
مطابقة لان اللفظ موافق للتمام ما وضع له وذلك
عن قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال
ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على
الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة بالتضمن

من حيث ان كل واحد من الحيوان والناطق يلزم من العلم به العلم بالشيء الآخر

لانه يدل على الجزء الذى فى ضمنه فيكون دالا على ما فى ضمنه
ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم
وصنعة الكتابة وانما سميت بهذه الدلالة التزاما لان
اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له
وانما قيدنا قولنا على ما يلازمه بقولنا فى الذهن لان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام
بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط والازم
باطل وكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر
التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع
ان بينهما مغايرة فى الخارج قال ثم اللفظ اما مفرد
او مؤلف اه اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلث شرع
فى تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد
ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ دلالته على
جزء معناه كالانسان فانه لا يراد من جزئيه دلالته على جزء
معناه او يراد ذلك كقولك رامى الحجارة فانه لفظ يدل
جزؤه على جزء معناه لان الرامى يدل على ذات من له الرمى
والحجارة تدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد
فان

ولم تسم خارجية مع انها للازم
خارج عن الملزوم

لا يدفى هذا الى فهم ان الملازمة الخارجية والملازمة
الذهنية وهو ان اللازم والملزوم وهو الشرط والمشروط
اعلم ان الملازمة مطلقا اى كون الشئ مقتضيا للاخر والشئ
الاول هو المسمى بالملزوم والثانى هو المسمى باللازم كوجود
النهار لطلوع الشمس فان طلوع الشمس مقتض لوجود
النهار فطلوع الشمس ملزوم ووجود النهار لازم والملازمة
الخارجية هى كون الشئ مقتضيا للاخر فى الخارج اى
فى نفس الامر اى كما شئت تصور الملزوم فى الخارج
شئت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور

ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء
منه دلالته على جزء المعنى واما مولف وهو
الذى لا يكون كذلك كرامى الحجارة

وان كان الثانى فهو مولف قولنا لا يراد بالجزء
منه الدلالة مضروفة على اربعة اقسام الاول
ان لا يكون له جزء يحقق علما والثانى ان يكون له جزء
لا معنى له على الانفراد كزيد علما والثالث ان يكون له
جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه مثل عبد الله علما والرابع
ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون دلالته
عليه مرادا كالحيوان الناطق على الانسان فى حد الحيوانية
الانسانية مع التشخص قال والمفرد اما كلى اه اول
المفرد ينقسم الى جزئى وكلى لانه اما ان يكون نفس
تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع
الشركة اى من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون
كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من اشتراكه
بين كثيرين فهو الجزئى كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه
امتنع عن صدقه على كثيرين فان لم يمنع نفس تصور
مفهومه اى من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلى كالانسان
فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين
فانه ضد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع نفس

امتنع صدقه

والمفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان
واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه
عن ذلك

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الاية

بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود مثلا فان
الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل
لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات
الوحدانية قال والكلي اما اول الكلي ينقسم الى قسمين
ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته
او لا يكون فان كان داخلا في حقيقة جزئياته وهو ذاتي
كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر وهو
داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة
الى الفرس وان كان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل
كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو
وبكر التي هي الانسان لما مر من انه مركب من الحيوان و
الناطق فقط فتعين ان الضاحك خارج عنه وعلى هذا
لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات لانها
تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي
وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي اى ما ليس بخارج
فيكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو

والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة
جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الحيوان
والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه
كالضاحك بالنسبة الى الانسان

هو المنسوب الى ان يكون ولا يجوز ان يكون نفس الماهية
ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممتنع
لانا نقول هذه التسمية اى تسمية نفس الماهية
ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما
هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي اما مقول
اه اول هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان
الذاتي اما نوع او جنس او فصل لانه ان كان مقولا
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اى لا الخصوصية
ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس ما هما كان
الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد منهما اى
من الانسان والفرس لم يصلح ان يقع الحيوان جوابا
عن كل واحد منهما بالانفراد لانك اذا افردت الانسان
لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما بالانفراد +
لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو
في جوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا
اذا افردت الفرس بالسؤال في جوابه ليس الا الحيوان

والذاتي اما مقول في جواب ما هو
بحسب الشركة المحضة كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس وهو
الجنس